

■ ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى مصر 40 في المئة



كشفت وزيرة السياحة المصرية رانيا المشاط، عن ارتفاع أعداد السياح الوافدين إلى مصر بنسبة 40 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ليواصل بذلك قطاع السياحة التعافي من الركود الذي لحق به مع بدء ما يطلق عليه «الربيع العربي» واستمر مع استمرار الاضطرابات.

ولفتت الوزيرة المشاط في حديث أجرته معها وكالة "بلومبيرغ"، إلى أنه "تتوقع بنهاية عام 2018، أننا لن نصل إلى المستويات التي رأيناها في 2010، ولكننا سنقترب منها، خصوصا وأن الانتعاش قوي للغاية ونحن نسعى إلى وضع السياحة على أساس تنافسي مقارنة بمنافسينا".

وكان عدد السياح لمصر قد بلغ ذروته عام 2010 بأكثر من 14 مليون زائر، إلا أنه بدأ في التراجع منذ مطلع العام 2011. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

وكشفت عن أن الحكومة تخطط لإعلان صندوق استثمار خاص جديد للنهوض بالفنادق وكذلك الفرص الاستثمارية الجديدة على جزر البحر الأحمر.

■ الحكومة التونسية تقرّ قانون مالية تكميلي



أقرت الحكومة التونسية قانون مالية تكميلي، لترتفع ميزانية الدولة بنسبة 9.8 في المئة، مقارنة بالاعتمادات الأولية التي رصدتها وزارة المالية التونسية لتمويل كافة الأنشطة الاقتصادية.

وارتفعت ميزانية الدولة للسنة الحالية من 35.9 مليار دينار تونسي (نحو 12.5 مليار دولار) إلى 37.6 مليار دينار (13 مليار دولار)، أي بزيادة لا تقل عن 1.7 مليار دينار، منها 1.2 مليار موجهة لدعم المحروقات، وهذا يعني أن نسبة 70.5 في المائة من الزيادة التي شهدتها ميزانية تونس قد توجهت إلى تعويض الثغرة الكبرى التي خلفها الارتفاع في أسعار النفط.

وكانت تونس قد اعتمدت أسعارا بعيدة عن الواقع في ميزانية السنة الحالية، وقدرت

فرضيات تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية على المستويين المحلي والدولي خاصة تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أسعار النفط على المستوى الدولي بنحو 54 دولارا للبرميل، في حين أن الأسعار راوحت في المتوسط 76 دولارا. وارتكز تحديث ميزانية الدولة لسنة 2018 على النتائج المسجلة إلى نهاية شهر أغسطس (آب) الماضي، وبالاعتماد على

■ الحكومة المغربية تصادق على مشروع قانون الخصخصة



وستحول 500 مليون دولار إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن الحسابات الخصوصية. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصريف)

صادقت الحكومة المغربية، على تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص، بينما ضاعفت توقعاتها للإيرادات التي ستأتي من عملية الخصخصة العام المقبل.

وأضافت الحكومة لمشروع قانون الخصخصة فندق "المأمونية" ومحطة "تاهدارت" المتخصصة في توليد الكهرباء، بينما أسقطت من لائحة الخصخصة شركات أخرى. في حين أقرت الحكومة، حذف 5 شركات من اللائحة المزمع خصصتها

من جهة أخرى، رفعت الحكومة توقعاتها من إيرادات الخصخصة في العام المقبل إلى مليار دولار، بعدما كانت قد توقعت عند طرح مشروع الموازنة، مطلع الشهر الحالي 500 مليون دولار فقط.

وتتوقع الحكومة رصد 500 مليون دولار لدعم إيرادات موازنة العام المقبل، ما سيساعد على خفض عجز الموازنة إلى 3.3 في المئة.

■ المنطقة العربية تحتاج 230 مليار دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة



يجري في العالم العربي ولا بدّ من وقف هذا التدمير عبر ترشيد استعمالنا للطاقات والموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة لدينا في عالمنا العربي". المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصريف)

أظهر تقرير صادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، فقدان دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنويا مليارات الدولارات بسبب الفساد في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

ووفقا لتقرير المنتدى حول "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية"، الذي تم الإعلان عنه في العاصمة اللبنانية بيروت حاجة المنطقة العربية إلى حوالي 230 مليار دولار سنويا، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق خطط الأمم المتحدة في هذا المضمار.

وكشف التقرير عن أنّ الفجوة التمويلية الحالية، تقدر بأكثر من 100 مليار دولار سنويا بينما الفساد يتسبب في خسارة نفس المبلغ سنويا. وقدر تقرير المنتدى خسائر النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية بسبب الحروب والصراعات منذ العام 2011، بحوالي 900 مليار دولار. وأكد رئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة، الذي حضر الفعالية نيابة عن رئيس الوزراء سعد الحريري، أنّ "هناك فعلا تدميرا منهجيا،

■ تباطؤ نمو الاقتصاد اللبناني



الفترة نفسها من السنوات الخمس الماضية 3.4 في المئة. المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصريف)

كشفت تقرير صادر عن "بنك عودة" للفصل الثالث 2018، عن تباطؤ نمو الاقتصاد اللبناني، بحيث اتخذت معظم مؤشرات القطاع الحقيقي منحى تنازليا خلال الأشهر التسعة الأولى بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق.

ويرتبط هذا التباطؤ المستمر في النمو الاقتصادي بحالة من الترقب والتريث تشوب أوساط مستثمري القطاع الخاص الذين يترددون في الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة في لبنان، علما أنّ الاستهلاك الخاص لا يزال يسجل نموا معتدلا هذا العام في حين وفر نمو الإنفاق الحكومي دعما طفيفا للنمو الاقتصادي في البلاد.

وبلغ المؤشر الاقتصادي العام الصادر عن مصرف لبنان 309.2 في المتوسط خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018، أي بنمو نسبته 1.8% بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2017. ويمثل هذا النمو في المؤشر الاقتصادي العام تباطؤا نسبيا بالمقارنة مع متوسط نمو